ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

Achieving the qualities of the meanings part of »The footnote of Ibrahim bin Muhammad bin Arab Shah Al-Esfraini, famous for: Essam Al-Din (T .: 951 AH) on the explanation of Al-Nasif's beliefs».From paper (66 / back) to paper (71 / back)

Assistant Lecturer Ahmed Shaker Mahmoud

Tikrit University / College of Education for Human Sciences / Department of Qur'an Sciences and Islamic Education

* *Corresponding author: E-mail* : Ahmed1985000000 @ gmail @ com

Keywords:
In
fi
C
M
F

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 4 July. 2021
Accepted 17 Aug 2021
Available online 25 Jan 2022
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

A B S T R A C T

This research investigates a canonical text that has scientific and historical value, for one of the Islamic scholars who lived from the beginning of the second half of the ninth century until the middle of the tenth century AH, and that is Sheikh Ibrahim bin Muhammad bin Arab Shah Al-Esafraini, known as: Essam Al-Din (d. : 951 AH)This text is part of his "commentary on the explanation of al-Nasif's beliefs," one of the books approved by Ahl al-Sunnah wal-Jama` in the field of theology.Sheikh Essam El-Din was famous for being a meticulous owner, and he had follow-ups and conclusions on his predecessors, as he is a scholar not traditional.This text includes the thoughts and perspectives of Sheikh Essam El-Din, which he wrote in the form of comments on explaining the Nasfi beliefs, and what our concern is is the section on two matters:

1- Proving that the divine attributes (meanings) must be said that they exist.

2- It must be said that it is in addition to the divine self so that the understanding and knowledge of the divine self and its

characteristics are organized in a manner that is definitely consistent with the nature of human thinking based on the law of Islam.

So the researcher made a short translation, copied the text, met it in five handwritten copies, and took care of it as an investigation into the margin.

© 2022 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.29.2-1.2022.1

تحقيق الجزء الخاص بصفات المعاني من «حاشية إبرهيمَ بن محمدِ بنِ عربِ شاه الإسفرائيني الشهيرِ بـ: عصام الدين (ت : ٩٥١هـ) على شرحِ العقائدِ النسفية» من الورقة (٦٦/و) حتى الورقة (٧١/ظ)

م .د. أحمد شاكر محمود/ جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الإنسانية

الخلاصة:

إن هذا البحث عبارة عن تحقيق نص تراثي يتمتع بقيمة علمية وتأريخية ، لأحد علماء الإسلام الذي عاش

في الفترة ما بين مطلع النصف الثاني من القرن التاسع حتى منتصف القرن العاشر الهجري ، وهو الشيخ إبرهيمَ بن محمدٍ بنِ عربِ شاه الإسفرائيني الشهيرِ بـ: عصام الدين (ت : ٩٥١هـ) .

وهذا النص هو جزء من «حاشيته على شرح العقائد النسفية » أحد الكتب المعتمدة عند أهل السنة والجماعة في تخصص علم العقيدة .

اشتهر الشيخ عصام الدين بأنه صاحب علم دقيق وله تعقبات واستدراكات على من سبقه ، فهو عالمٌ ليس تقليدياً .

يتضمن هذا النص أفكارا وأنظارا للشيخ عصام الدين كتبها على شكل تعليقات على شرح العقائد النسفية وما همنا هو الجزء الخاص بصفات المعاني شرحاً من خلال شرحه وتدقيقه في كلام العلامة التفتازاني .

فقام الباحث بعمل ترجمة مختصرة ، ونسخ النص ومقابلته بخمس نسخ خطية والعناية به تحقيقاً في الهامش .

الفرع الثاني : اسمه هو إبراهيم بن محمد بن عربشاه .

الفرع الثالث : لقبه هو «عصام الدين» ، ويلقب بـ «العصام» .

ولم تشتهر له كنية ، فلم يذكره أحد بكنيته غير التونكي [١] في المصنفين ، فقد كناه بـ«أبي أسحق» [٢] .

الفرع الرابع : نسبته الشهيرة فهي : الاسفراييني ، وقد ينسب إلى الإقليم أيضا فيقال الاسفراييني الخراساني ، أو ينسب إلى هراة [٣] فيقال الاسفراييني الهروي ، وإلى سمرقند ، فيقال الاسفراييني الهروي السمرقندي [٤] .

المطلب الثاني : نشأته وسيرته العلمية وفاته :

الفرع الاول : نشأته ؛ قال ابن العماد : (هو من بيت علم،ونشأ هو طالباً للعلم،فحصل وبرع وفاق أقرانه مشارا إليه بالبنان) [٥] .

الفرع الثاني : شيوخه :

١- كان شيخ عصام الدين الأول هو والده الذي كان قاضيا باسفرايين

٢- جده لأمه داود الخوافي [٦].

٣- الملا عبد الرحمن الجامي [٧].

الفـرع الثالـث : تلاميـذه : لـم تشـخص المصـادر تلاميـذ لعصـام الـدين سـوى :(أبـو الفـتح الشريفي)[٨].

الفرع الرابع : مصنفاته : وفيما يلي أهم آثار ومصنفات العصام في مختلف صنوف المعرفة:

أبرز آثاره النحوية والصرفية و علم الوضع :

١- حاشية على الفوائد الضيائية [٩] .

٢- شرح الكافية [١٠] .

٣- ميزان الأدب [١١] .

٤- شرح الرسالة الوضعية العضدية [١٢].

أبرز آثاره البلاغية :

٥- الأطول في شرح تلخيص المفتاح [١٣] .

٦- حاشية على شرح الشريف الجرجاني على مطول التفتازاني [١٤] .

٧- حاشية على متن السمرقندية في الاستعارات [١٥] .

٨- شرح السمرقندية [١٦] .

أبرز آثاره في المنطق :

٩- حاشية على شرح الجرجاني على القطب الرازي على الشمسية [١٧] .

ابرز آثاره في التفسير :

١٠- حاشية على تفسير البيضاوي [١٨] .

ابرز آثاره في الحديث والسيرة :

١١- شرح شمائل الترمذي [١٩] .

ابرز آثاره في الفقه :

١٢- شرح الوقاية للمحبوبي [٢٠] .

١٣- شرح الهداية للمرغيناني [٢١] .

ابرز آثاره في علم الكلام والفلسفة :

١٤- حاشية على شرح التفتازاني للعقائد النسفية [٢٢] .

١٥- حاشية على (شرح المواقف) للتفتازاني [٢٣] .

١٦- شرح (طوالع الأنوار) للقاضي البيضاوي [٢٤] .

آثاره في الأدب والعروض :

١٧- شرح قصيدة البردة للبوصيري (بالفارسية) [٢٥] .

١٨- ترجمة فتح النقوض في شرح العروض الأندلسي [٢٦] .

الفرع الخامس : وفاته .

اختلفت المصادر في سنة وفاة عصام الدين ، والراجح أن سنة وفاته هي (٩٥١) هـ[٢٧] ، فرحمه الله تعالى ونفع بكتبه آمين .

المطلب الثالث : حاشية عصام الدين على شرح العقائد النسفية

الفرع الاول : نسبة المخطوط للمؤلف : وهي ثابتة بشهادة المصادر التاريخية[٢٨] ، واعتراف المؤلف في مقدمة حاشيته بنفسه ما نصه : (وبعدُ ، فيقولُ العبد المتوسِّل إلى الله المبينِ القوي المتينِ إبراهيمُ بنُ محمدٍ بنِ عربٍ شاه الإسفرائني عصامُ الدين : فهذه فوائدُ وافية ، بل موائدُ آثرتُ بها مَنْ أرادَ أنْ يطالعَ«شرح العقائد» ...إلخ) [٢٩] ، فهي قطعية .

الفرع الثاني : الجزء المراد تحقيقه من «حاشية عصام الدين على شرح العقائد النسفية»: هو : ما يتعلق بشرح صفات المعاني الواردة في كلام السعد التفتازاني ؛ يعني النص المحقق يبدأ من كلام الشيخ عصام الدين من الورقة (٦٦) قوله : (وهي صفة أزليَّة) تأنيث ضمير العلم باعتبار خبره... إلى الورقة (٧١) قوله : (ولمَّا صرح بأزلية الكلام النَّفسي القديم حاول التنبيه ...إلخ) .

تناول الشيخ النزاع مع المعتزلة النافيين الصفات الثبوتية .

الفرع الثالث : صفة عمل الباحث في التحقيق :

١. نسخ النص بالخط العربي المعاصر .
٢. مقابلة النص على خمسة نسخ وإثبات الفروق في الهامش ؛ ليكون المجموع ست نسخ وهي :
   - نسخة الجامعة الكندية ورمزتُ لها بـ(أ) .
   - نسختان من مكتبة راغب باشا في تركية ورمزت لهما بـ (ب) و(جـ) .
   - نسخة مكتبة محمد عاصم / كوبرلي ورزتُ لها بـ(د) .
   - نسخة فاضل أحمد باشا ورمزت لها بـ(هـ) .
   - نسخة مكتبة طوكيو ورمزت لها بـ (ز) .

- النسخة الحجرية النادرة هي من محفوظات مكتبة محمد عاصم في تركيا ورمزت لها بـ (و)

.

٣. التعريفات المطلوبة بالأعلام والكتب والاماكن .
٤. نسبة الآيات الى سورها في المصحف الشريف مع تخريج الاحاديث إن وجد ، والأبيات الشعرية ، ونسبة الأقوال الى قائليها .
٥. التعليق على بعض المواطن .
٦. ضبط النص بعلامات الترقيم وتشكيل ما يحتاج الى حركات لدفع الوهم .
٧. نقل نص شرح العقائد النسفية في أعلى جاشية عصام الدين مفصولاً بينهما بخط .
٨. جاء خط النص المحقق والهامش من نوع (Arial) ، و حجم خط النص المحقق (١٤) وخط الهامش (١٢).
٩. شرح العقائد جاء بخط من نوع (Font 398) وبحجم (١٤) .

واسال الله تعالى التوفيق والسداد ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

(العِلْمُ) وَهِيَ: صِفَةٌ أَزَلِيَّة تَنْكَشِف المَعْلُوْمَاتُ عِنْد تَعَلُّقِهَا بِهَا ، (وَالقُدْرَةُ) وَهِيَ صِفَةٌ أَزَلِيَّة تُؤثِّر فِيْ المَقْدُوْرَات عِنْد تَعَلُّقِهَا بِهَا ،(وَالحَيَاةُ) وَهِيَ صِفَةٌ أَزَلِيَّةٌ تُوجِب صِحَّةَ العِلْم.....

قوله[٣٠]: (وهي صفة أزليَّة) تأنيث ضمير العلم باعتبار خبره[٣١] ، ومن لا يعرف القاعدة يحتاج إلى تأويله بإرجاعه إلى صفة العلم ، وأخذ الأزليَّة في تعريف[٣٢] الصفات[٣٣] يوجب الاستغناء عن ذكر[٣٤] الأزلية في قوله: (وله صفات أزلية) و[٣٥] ذكر المعلومات في تعريف العلم يوجب الدور[٣٦] ؛ لتوقف معرفة المعلوم على العلم . ولك أن تقول : التوقف على معرفة العلم بالمعنى المصدري[٣٧] ، لا العلم بمعنى الصفة الموجودة ، وأن تقول[٣٨] : [إنَّ][٣٩] التعريف لعلم الله تعالى[٤٠] ، والمأخوذ في التعريف مطلق المعلوم وتعريف العلم مستغنى عنه بما عرف به العلم سابقا .وينتقض التعريف بالسمع والبصر إلا أن يقال : لو كان الإحساس مندرجاً تحت العلم فالسمع والبصر داخل في العلم ، وإن كان مباينا له فالسمع البصر ليسا ما به ينكشف المعلوم ، بل ما به ينكشف المحسوس[٤١] وكما أنَّ علمه تعالى أزلي تعلقه بما يجب أن يعلم في الأزل أيضا أزلي إذ تنزه تعالى عن الجهل بشيء في الأزل نعم تعلق علمه بالحادث باعتبار أنَّه حدث حادث وإنَّما[٤٢] قدم العلم على القدرة لأنَّه حاكم على القدرة ولهذا لا يقع من القادر العالم ما يقدر عليه ممَّا لا يوافق الحكمة والعلم ليس تحت القدرة ولهذا يعلم ما ليس مقدورا ولأنَّ العلم أعمُّ من القدرة وقد عرفت وجه تقديمها[٤٣] على الحياة. قوله[٤٤]: (وهي صفة أزلية تؤثر في المقدورات عند تعلقها بها) هذا[٤٥] البيان لا يوافق مذهب إثبات التكوين[٤٦] ؛ لأنَّ المؤثر في المقدور

التكوين[٤٧] عند مثبته ؛ لأنَّه[٤٨] يتمسك في إثباته بأنَّ القدرة ليس أثرها[٤٩] إلا صحة المقدور من الفاعل ، فلا بد من صفة بها يؤثر في المقدور. فيأوَّل بأنَّ التأثير في المقدور بمعنى جعله ممكنَ الوجود من الفاعل .وحاصله[٥٠] [صحة][٥١] التأثير [للفاعل][٥٢] في المقدور ، ولا[٥٣] ينفع التأويل ؛ لأنَّ قوله (عند تعلقها بها) يدل على أنَّ التعلُّق حادث وصحة التأثير للفاعل أزلية ، وتعلق القدرة بمعنى المقدرة[٥٤] أزلية والنزاع في أنَّ التعلق أزلي أو حادث إنَّما هو بين [أ/٦٦/و] النفاة للتكوين فإنَّ بعضهم جعلوا التعلقات حادثة وقت وجود المأمور[٥٥] وبعضهم جعلوها قديمة بمعنى أنَّها تعلقت في الأزل بوجود المقدور[٥٦] فيما لا يزال . والملائم لهذا المذهب أن يقال : تؤثر[٥٧] في المقدورات على وفق تعلقها بها. قوله[٥٨]: (وهي صفة[٥٩] أزلية توجب صحة العلم) لا نفس صحة العلم[٦٠] والقدرة كما هو مذهب الحكماء[٦١] وبعض المعتزلة [٦٢] ؛ إذ لو كانت[٦٣] نفس صحة العلم والقدرة لكان وصفه تعالى[٦٤] بالحياة وصفاً له بحال المتعلق ويكون معنى كونه حيا أنَّه صحيح العلم والقدرة ، ولِمَا كان لجعلها صحة[٦٥] العلم والقدرة دون صحة البصر والسمع والكلام وجه مع أنَّ شيئا منها لا يكون لغير الحي وهذا بيان بديع سنح[٦٦] [لي][٦٧] في هذا المقام .

(وَالقُوَّةُ) وَهِيَ بِمَعْنى القُدْرَة ، (وَالسَّمْعُ) وَهِيَ صِفَة تَتَعَلَّق بِالمَسْمُوْعَات ، (وَالبَصَرُ) وَهِيَ صِفَة تَتَعَلَّق بِالْمُبْصَرَات، فَتُدْرَك بِهِمَا إدْرَاكًا تَامًّا ؛ لا عَلَى سَبِيْل التَّخَيُّل وَالتَّوَهُّم ،.....

ولم يقل : توجب[٦٨] صحة العلم والقدرة ؛ لأنَّه يكفي ما ذكره في تعيين الحياة ، وليس المقصود استيفاء ما يوجبه[٦٩] وإلا لم يصح الاكتفاء بالعلم والقدرة ؛ كما عرفت. وأورد الشارح[٧٠] في شرحه «للكشاف»[٧١] في تفسير آية الكرسي : أنَّه لا يصدق[٧٢] تفسير الحياة بصحة[٧٣] العلم والقدرة على غير حياة [ذوي][٧٤] العلم[٧٥] ، ولا يصح الجواب عنه بأنَّه تفسير حياة الواجب وإلا فتفسير حياة غيره باعتدال المزاج النوعي أو[٧٦] ما[٧٧] يتبعه من قوة الحس والحركة أو غيرها[٧٨] لأنَّه يصدق على غير حياته تعالى من صحة العلم والقدرة من غيره بل الجواب منع عدم صحة العلم لغير ذي[٧٩] العلم من الحيوان فليكن عدم العلم له مع إمكانه[٨٠] لمانع.قوله[٨١]: (والقوة وهي بمعنى القدرة) فذكر[٨٢] للتنبيه على الترادف وأذن الشرع بإطلاقه على القوى العزيز[٨٣] فالأولى جمعها مع القدرة[٨٤] ونحن نقول بالقوى[٨٥] الاعتصام أنَّ القوة بمعنى مبدأ نفي الضعف في جميع ما يتعلق بذاته من العلم والقدرة وغيرهما نعم الكلام في أنَّها صفة موجودة منافية للضعف بها كمال صفاته أو أمر اعتباري يؤكد[٨٦] جعله راجعا إلى القدرة حصر الصفات في الثمانية[٨٧].قوله[٨٨]: (والسمع وهي صفة تتعلق[٨٩] بالمسموعات) ليس مقتصرا في بيان صفة السمع على هذا القدر بل له تتمة وهو قوله (فيدرك بها[٩٠] إدراكا تاما) الخ فإنَّه من تتمة بيان السمع والبصر لا مجرد البصر شهد[٩١] به قوله [أ/٦٦/ظ] ووصول هواء[٩٢] فلا يرد أنَّه يصدق على صفة العلم لأنَّه يتعلق[٩٣] بالمسموع[٩٤] لكن لا ينكشف المسموع به[٩٥] انكشافا تاما ومبنى إثبات صفة السمع والبصر على أنَّ المبصر والمسمع[٩٦] حالته[٩٧] أتم حين الإبصار والسماع[٩٨] منها حين[٩٩] العلم

بالمسموع والمبصر من غير سماع وإبصار فعلم أنَّهما صفتان مغايران[١٠٠] للعلم . وهذا مذهب الجمهور منَّا والمعتزلة والكرامية[١٠١] والحكماء الإسلاميون والكعبي وأبو الحسين البصري يجعلونهما نفس العلم إلا أنَّ للعلم تعلُّقين بالمحسوس أحدهما أتمُّ من الآخر، ولا يخفى[١٠٢] أنَّ [أسباب][١٠٣] إثبات السمع والبصر يوجب إثبات صفات أخر[١٠٤] بإزاء باقي المحسوسات ولا مندوحة[١٠٥] عن إثباتها تحرزا عن التحكم إلا أنَّه لمَّا لم يرد إطلاق الشمِّ واللَّمس والذوق عليه تعالى كفَّ عن البحث عنها وقوله (لا على سبيل التخيل) يعني ليس علمه تعالى بالمسموع والمبصر على سبيل التخيل ؛ لأنَّ العلم بهما على سبيل التخيل[١٠٦] لغيبتهما[١٠٧] عن الحس ولا تغيب[١٠٨] المحسوس عنه تعالى . وفيه أنَّ ذلك ما دام المحسوس ظاهرا أمَّا بعد عدمه[١٠٩] فنسبته إليه تعالى نسبته[١١٠] قبل الوجود فينبغي أن يكون علمه تعالى به كعلمنا بالمحسوس الغائب بعد الإحساس وأمَّا نفي كونه على سبيل التوهُّم فلَّعله استطراد ولا[١١١] مدخل للتوهم في المحسوس بل هو إدراك معنى متعلق بالمحسوس[١١٢] يعني[١١٣] أنَّ المعنى الجزئي المتعلق بالمحسوس يدركه تعالى بأي صفة ولا يبعد أن يقال جعلوه مدركا بصفة يدرك[١١٤] بها ذلك المحسوس لأنَّه متعلق به فالمراد بصفة يتعلق بالمسموعات [المسموعات][١١٥] مع ما يتعلق بها وكذا قوله (المبصرات) ، فحينئذٍ يكون ذكر قوله (لا على سبيل ... التوهم) في موقعه .

وَلَا عَلَى طَرِيْق تَأَثُّرِ حَاسَّة وَوُصُوْلِ هَوَاء؛ وَلَا يَلْزَم مِنْ قِدَمِهِمَا قِدَمُ المَسْمُوْعَات وَالمُبْصَرَات كَمَا لَا يَلْزَم مِنْ قِدَم العِلْم وَالقُدْرَة قِدَمُ المَعْلُوْمَات وَالمَقْدُوْرَات؛ لأَنَّهَا صِفَات قَدِيْمَة تَحْدُث لَهَا تَعَلُّقَات بِالْحَوَادِث. (وَالإِرَادَةُ والمَشِيْئَةُ) وَهُمَا عِبَارَتَان عَنْ صِفَة فِي الحَيّ تُوْجِب تَخْصِيْص أَحَدِ المَقْدُوْرَيْن فِيْ أَحَد الْأَوْقَات بِالْوُقُوْع، مَعَ اسْتِوَاء نِسْبَة القُدْرَة إِلَى الْكُلّ، وَكَوْنِ تَعَلُّق العِلْم تَابِعًا لِلْوُقُوْع

.....

وممَّا أشكل عليَّ وأرجوا من الله أن يفتح عليَّ الجواب لو لم يكن الصواب أنَّه لا يجب إدراك المبصر بالباصرة ويجوز إدراكه بالسامعة إلا أنَّه جرى[١١٦] عادته تعالى بإفاضة إدراكه عند استعمال الباصرة ، فعلى هذا لا يتوقف انكشاف المبصر عليه تعالى [على][١١٧] صفة البصر ، بل يصح أن ينكشف عليه بالسمع فلم لا يجوز أن يكون الصفة التي بها يدرك المحسوس هو البصر أو السمع ؟ ولا استدلال بورود السميع والبصير[١١٨] لأنَّه لا يوجب إلا قيام [السمع والبصر][١١٩] بالمعنى المصدري بذاته تعالى [أ/٦٧/و] ، وأمَّا أنَّ ذلك القيام مستند إلى صفتين أو إلى واحدة فلا[١٢٠]. قوله[١٢١]: (ولا يلزم من قدمهما[١٢٢] قدم المحسوسات والمبصرات) لا[١٢٣] يخفى أنَّ تعلق علمه تعالى بالمعلومات أزلي وتعلق قدرته تعالى يجوز أن يكون أزليا وأمَّا تعلق السمع والبصر[١٢٤] فليس إلا بعد وجود المسموع والمبصر فما[١٢٥] توهَّمه[١٢٦] قوله من[١٢٧] أنَّ عدم منافاة قدم العلم لحدوث المعلوم بناء على[١٢٨] حدوث[١٢٩] تعلقه ليس بذاك لأنَّه مبني على أنَّه يمكن تعلق العلم بالمعلوم قبل وجوده إلا أن يقال أراد أنَّه لا يلزم من قدم العلم بالمعلوم الموجود باعتبار أنَّه موجود[١٣٠] قدم هذا المعلوم[١٣١] الموجود لأنَّ التعلق حادث .

وبيان ذلك أنَّ لعلمه[١٣٢] تعالى بالموجود الحادث تعلقين تعلق قبل[١٣٣] وجوده وهو أزلي وتعلق بعده وهو حادث. قوله[١٣٤]:(وهما عبارتان) أي كل منهما عبارة (عن صفة في الحي توجب تخصيص أحد المقدورين في أحد الأوقات بالوقوع) وكأنَّه أراد بذكر الحي الإشارة إلى أنَّه لا بد لها من الحياة لكن لا جهة لتخصيصها بالإرادة والمشيئة لأنَّ ما سوى الحياة كذلك ولا[١٣٥] للتخصيص [بالحياة][١٣٦] إذ لا بد من العلم أيضا والإشارة إلى أنَّه[١٣٧] لا بد من القدرة قد[١٣٨] حصلت بقوله (أحد[١٣٩] المقدورين) وقوله (مع استواء نسبة القدرة[١٤٠] إلى الكل) زائد[١٤١] على التعريف إشارة إلى دليل إثباتها وهذا القدر لا يتم بل لابد من أن يضم إليه استواء نسبة [إلى][١٤٢] الحياة والسمع والبصر والكلام والتكوين أيضا حتى يثبت[١٤٣] مع [أنَّ][١٤٤] استواء نسبة التكوين غير مسلمة عند مثبته[١٤٥] بل يثبته بأنَّ نسبة القدرة إلى الجميع على السواء فلا [بد][١٤٦] من التكوين واستواء نسبة العلم أيضا واضح فلو ضم إليه لاستغنى عن قوله (وكون تعلق العلم تابعا) للوقوع ووجه ما ذكره أنَّ العلم بالوقوع تابع للوقوع[١٤٧] فعلمه تعالى بالوقوع لا يكون مرجحا للوقوع لأنَّه تابع بعينه للوقوع وبعينه[١٤٨] للوقوع[١٤٩] بمرجح[١٥٠] وأورد عليه أنَّه فليكن المرجح العلم بمصلحة فيه والكل في قوله (مع استواء نسبة الكل إليه) عبارة عن كل المقدورات والأوقات وأورد عليه أنَّ نسبة الإرادة أيضا إلى الكل سواء فلا بد لكلٍّ من تعلقاتها المخصوصة من مرجح ويتسلسل وأجيب بأنَّ تعلق الإرادة لا يتوقف على مرجح بحكم بديهة العقل [أ/٦٧/ظ] الحاكمة بأنَّ الهارب عن[١٥١] السبع لا يريد أحد الطريقين المتساويين[١٥٢] من كل وجه بمرجح[١٥٣] وكذا العطشان لا يريد أحد القدحين المستويين من كل وجه بمرجح[١٥٤].

وَفِيْمَا ذَكَر تَنْبِيْهٌ عَلَى الرَّدِّ عَلَى مَنْ زَعَم: أَنَّ الْمَشِيْئَة قَدِيْمَة، وَالإرَادَة حَادِثَة قَائِمَة بِذَاتِ اللهِ تَعَالَى؛ وَعَلَى مَنْ زَعَم: أَنَّ مَعْنى إرَادَة اللهِ تَعَالَى فِعْلَه: أَنَّهُ لَيْس بِمُكْرَه وَلاسَاهٍ وَلا مَغْلُوْب، وَمَعْنى إرَادَتِه فِعْلَ غَيْرِه، أَنَّهُ آمِرٌ بِهِ؛ كَيْف وَقَد أَمَرَ كُلَّ مُكَلَّف بِالإيْمَان وَسَائِرِ الوَاجِبَات ، وَلَوْ شَاء لَوَقَع . (وَالفَعْلُ وَالتَّخْلِيقُ) عِبَارَتَان عَنْ صِفَة أَزَلِيَّة تُسَمَّى بِالتَّكْوِيْن ، – وَسَيَجِيْءُ تَحْقِيْقه؛ – وَعَدَل عَنْ لَفْظ «الخَلْق» لِشُيُوْع اسْتِعْمَالِهِ فِيْ المَخْلُوْق.(وَالتَّرْزِيْقُ) هُوَ تَكْوِيْن مَخْصُوْص، صَرَّح بِهِ إشَارَةً إلى: أَنَّ مِثْل التَّخْلِيْق وَالتَّصْوِيْر وَالتَّرْزِيْق وَالإحْيَاء وَالإمَاتَة وَغَيْرِ ذَلِكَ – مِمَّا أُسْنِد إلَى اللهِ تَعَالَى – كُلٌّ مِنْهَا رَاجِع إلى صِفَة حَقِيْقِيَّة أَزَلِيَّة قَائِمَة بِالذَّات، هِيَ التَّكْوِيْن ؛ لا كَمَا زَعَم الأشْعَرِيُّ مِنْ أَنَّهَا إضَافَات وَصِفَات للأفْعَال . (وَالْكَلَام) وَهِيَ صِفَة أَزَلِيَّة، عُبِّر عَنْهَا بِالنَّظْم المُسَمَّى بِالْقُرْآن المُرَكَّب مِنَ الحُرُوْف

.....

قوله[١٥٥]: (وفيما ذكر تنبيه على الرد على من زعم) رد الحدوث بجعلها[١٥٦] من الصفات الأزلية ورد العدمية بعدِّها[١٥٧] من صفات لا هو ولا غيره والصفات العدمية لا يوصف[١٥٨] به[١٥٩] ورد كونه أمرا

بأنَّها ذكرت مقابلة لصفة الكلام فلا يندرج فيها ما هو تحت صفة الكلام ولا يلزم على من جعلها سلبا[١٦٠] أنَّه يلزم أن يكون الحجر قادرا لاتصافه بتلك السلوب ؛لأنَّ الحجر في أفعاله مغلوب لأنَّه ليس فاعلا بالاختيار ولا أنَّه[١٦١] كيف يكون هذه السلوب مرجحة وهي بالنِّسبة إلى الكل على السواء لأنَّ هذا القائل أثبت[١٦٢] المشيئة فليكن[١٦٣] هي المرجحة وما ذكر[١٦٤] أنَّ إرادة الله تعالى فعله أنَّه ليس بمكره ولا ساه ولا مغلوب ذهب إليه النجَّار ولم يفصل بين إرادة فعله وفعل غيره وما ذكر[١٦٥] أنَّ إرادة[١٦٦] فعل غيره أنَّه آمر مذهب الكعبي وعنده إرادة فعله العلم بالمصلحة كذا[١٦٧] في «المواقف» ففي ما ذكره [رحمه الله][١٦٨] خلط مذهب بمذهب وتحرير ما ذكره في بيان كونها أمرا أنَّه تعالى[١٦٩] [لو][١٧٠] تعلق إرادته[١٧١] بفعل المكلف لكان الفعل عنه واقعا من غير قدرته على الترك[١٧٢] فيكون أمره أمراً بما لا يدخل تحت قدرته وهذا الاستدلال مبني على أنَّ هذا الزاعم لا يجوز تخلف المراد عن إرادته تعالى ولو كان مجوزا[١٧٣] لم يصح منه هذا الاستدلال فمن قال الملازمة في قوله ولو شاء لوقع غير مسلمة عندهم لكن الكلام على التحقيق لا محصل لكلامه.قوله[١٧٤]: (وعدل عن لفظ الخلق لشيوع استعماله في المخلوق) وكذا العدول عن لفظ الرزق إلى الترزيق مع داعي مناسبته للتخليق.قوله[١٧٥]: (وهي[١٧٦] صفة أزلية عبر عنها بالنَّظم المسمَّى بالقرآن المركب من الحروف) وصف القرآن بالمركب[١٧٧] من الحروف تصريحا بما أريد من القرآن من اللفظ لأنَّه[١٧٨] مشترك والتعبير عن الصفة الأزلية ليس مخصوصا بالقرآن بل يشمل سائر الكتب والأحاديث القدسية إلا أنَّه لمَّا كان بحث الكلام أخص[١٧٩] بالقرآن خصَّ الكلام به وظاهر بيانهم[١٨٠] أنَّ الصفة الأزلية هي المعاني القرآنية المعبر عنها بالألفاظ القرآنية وظاهر أنَّ ذات فرعون وهامان [وقارون][١٨١] [أ/٦٨/و] وأمثالهما[١٨٢] ليست قائمة بذاته تعالى بل القائم به العلم بهذه المعاني أو قدرة التعبير عنها وإظهارها فهو إمَّا راجع إلى صفة العلم كما قيل أو إلى صفة القدرة ؛

وَذَلِكَ ؛ لأَنَّ كُلَّ مَنْ يَأْمُرُ وَيَنْهَى وَيُخْبِر، يَجِد فِيْ نَفْسِه مَعْنىً؛ ثُمَّ يَدُلُّ عَلَيْه بِالعِبَارَة أوِ الكِتَابَة أو الإشَارَة ؛ وَهُوَ غَيْرُ العِلْم؛ إذْ قَدْ يُخْبِر الإنْسَان عَمَّا لَمْ يَعْلَمْه بَلْ يَعْلَم خِلافَه؛ وَغَيْرُ الإرَادَة؛ لأَنَّه قَدْ يَأْمُر بِمَا لَا يُرِيْده، – كَمَن أَمَرَ عَبْدَه قَصْدًا إلى إظْهَار عِصْيَانِهِ وَعَدَم امْتِثَالِه لأَوَامِرِه ؛ – وَيُسَمَّى هَذَا كَلامًا نَفْسِيًّا عَلَى مَا أَشَار إلَيْه الأَخْطَل بِقَوْلِهِ: شِعْر: إنَّ الْكَلَام لَفِيْ الفُؤادِ وَإنَّمَا

*** جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الفُؤادِ دَلِيْلا

كما يمكن أن يقال فالظاهر أنَّ صفة الكلام لا ينكشف[١٨٣] بهذا البيان بل ينبغي أن يحال علمه إلى الله [تعالى][١٨٤] ويعترف[١٨٥] بأنَّ له كلاما قائما بذاته لا يعرف كيف قام[١٨٦] بذاته. قوله[١٨٧]: (وذلك أنَّ كل كل من يأمر وينهى ويخبر) كأنَّه ذكر الثلاثة على سبيل التمثيل وإلا فالقرآن لا ينحصر فيها إذ منه النِّداء والاستفهام حتى[١٨٨] قيل كلام الله[١٨٩] تعالى أقسام خمسة[١٩٠] ، بل منه التعجب والتمنِّي والترجي ،والقول بأنَّ التمني والترجي يستحيلان[١٩١] منه [تعالى][١٩٢] مع أنَّه يوجب[١٩٣] نفي الاستفهام أيضا مندفع بأنَّ القرآن نزل على لسان العباد. قوله[١٩٤]: (ثم يدل عليه بالعبارة أو الكتابة أو الإشارة[١٩٥]) لا

دلالة على المعنى الذي يجده المخبر أو الآمر أو النَّاهي بالكتابة بل بعبارة أفادها الكتابة.قوله[١٩٦]: (وهو[١٩٧] غير العلم) أي المعنى الذي يجده[١٩٨] المخبر غير العلم والذي يجده الآمر غير الإرادة وكذا[١٩٩] اكتفى في إثبات الأول بذكر الخبر في إثبات الثاني بذكر الآمر فلا يرد أنَّ مغايرة الإخبار للعلم لا يفيد[٢٠٠] مغايرة الكلام مطلقا للعلم[٢٠١] وأنَّ[٢٠٢] مغايرة الأمر للإرادة لا يكفي في مغايرة مطلق الكلام لها و[لم][٢٠٣] يذكر ما يدل على المغايرة في النَّهي وهو أنَّ المعنى الموجود في النهي غير الكراهية[٢٠٤] لأنَّه قد ينهى عمَّا لا يكره[٢٠٥] كمن ينهى عبده عن شيء ولا يريد انتهاءه قصدا إلى إظهار[٢٠٦] عصيانه[٢٠٧] اعتمادا على المعرفة بالمقايسة لا يقال جرى على أنَّ النَّهي هو طلب الكف[٢٠٨] الكف[٢٠٨] فالنَّهي أيضا كالأمر في أنَّ فيه إرادة فعل لأنَّا نقول على هذا يدخل النَّهي في الأمر[٢٠٩] فلا حاجة إلى ذكر قوله وينهى وفيه ما فيه تأمل [تعرف][٢١٠] وما يقال إنَّ ما ذكر لا يدل إلا على مغايرة الكلام للعلم اليقيني[٢١١] لا للعلم المطلق إذ كل عاقل تصدى[٢١٢] للإخبار يحصل في ذهنه صورة ما أخبر به بالضرورة على أنَّه لا يتم في شأنه تعالى وقياس الشاهد على الغائب[٢١٣] لا يفيد ليس بشيء لأنَّ من ينكر الكلام النفسي يجعل الأمر القائم بالنَّفس في صورة الإخبار اعتقاد مضمون الخبر وينكر أن يكون هناك[٢١٤] أمر وراءه حتى يسمَّى[٢١٥] كلاماً نفسياً ولا يجعله [أ/٦٨/ظ] بصورة[٢١٦] الخالي عن الاعتقاد وإذا ثبت أمر آخر وراء العلم في الخبر ووراء الإرادة في الأمر فلم يبق وجه لإنكار الكلام الذي ثبت[٢١٧] في شأنه تعالى بالتواتر عن الأنبياء ،فلا محصل[٢١٨] لقوله (وقياس الغائب على الشاهد لا يفيد) إذ ليس إثبات الكلام بالقياس بل بالتواتر والمقصود من بيان مغايرة الكلام النفسي للعلم والإرادة أن لا يبقى لنفي ما ثبت بالتواتر سبيل[٢١٩] ولا يبقى لدعوى الاضطرار[٢٢٠] إلى التأويل مجال نعم ما أورد على ما استدل على مغايرة الأمر للإرادة من أنَّه لا أمر هنا بل صيغة الأمر فقط من غير تحقق حقيقة[٢٢١] قوي ويجري مثله في الإخبار عما لا يعلم[٢٢٢] من أنَّه ليس هنا إلا مجرد لفظ الخبر من غير حقيقته على أنَّه يرد أنَّه لولا أنَّ الأمر يستدعي الإرادة كيف يعذر في ضرب العبد من يأمره ما[٢٢٣] لا يريد[٢٢٤] لئلا يمتثل[٢٢٥] فيعذر لأنَّه لولا أنَّه يفهم من مخالفة

قال عمر رضي الله عنه: «إني زَوَّرت فِيْ نَفْسِي مَقَالَةً»؛ وَكَثِيْرًا مَّا تَقُوْل لِصَاحِبِك: «إنَّ فِيْ نَفْسِي كَلامًا أُرِيْد أنْ أَذْكُرَه لَكَ»، وَالدَّلِيْل عَلَى ثُبُوْت صِفَة الكَلام إجْمَاعُ الأُمَّة . وَالدَّلِيْل عَلَى ثُبُوْت صِفَة الكَلام إجْمَاعُ الأُمَّة، وَتَوَاتُر النَّقْل عَنِ الْأَنْبِيَاء عَلَيْهِمُ السَّلام «أَنَّه تَعَالَى مُتَكَلِّم»، مَعَ القَطْع بِاسْتِحَالَة التَّكلُّم مِنْ غَيْر ثُبُوْت صِفَة الكَلام.فَثَبَت أَنَّ للهِ تَعَالَى صِفَاتٍ ثَمَانِيَةً هِيَ: العِلْم وَالقُدْرَة وَالحَيَاة وَالسَّمْع وَالبَصَر وَالإرَادَة وَالتَّكْوِيْن وَالْكَلَام.

أمره أنَّه مخالف[٢٢٦] ما هو يريده لا[٢٢٧] يعذر[٢٢٨] في ضربه إذ لا وجه للضرب حين العمل[٢٢٩] على وفق إرادته . قوله[٢٣٠]: (إنِّي زورت في نفسي مقالة) أي قومت وحسبت[٢٣١] كذا في «القاموس» وفي الاستدلال به وبقول صاحبك نظر لجواز أن يكون عبارة عن الألفاظ المختلفة[٢٣٢] المرتبة في

النفس.قوله[٢٣٣]: (والدليل على ثبوت صفة الكلام إجماع الأمة) فيه بحث أمَّا أولاً فلأنَّ المعتزلة لم يعترفوا بثبوت صفة الكلام فكيف ينعقد الإجماع مع مخالفتهم ويمكن دفعه بأن ليس المراد إجماع الأمة على ثبوت صفة الكلام[٢٣٤] بل إجماع الأمة على أنَّه تعالى متكلم فقوله (إنَّه متكلم) معمول الإجماع وتواتر النَّقل على سبيل التنازع يشهد به ما سيأتي في تحقيق الخلاف بيننا وبين المعتزلة من قوله[٢٣٥] (ودليلنا ما مر من أنَّه يثبت[٢٣٦] بالإجماع وتواتر النَّقل عن الأنبياء أنَّه متكلم ولا معنى له سوى أنَّه متصف بالكلام) على أنَّ المراد ثبوت[٢٣٧] الإجماع قبل ظهور مخالفتهم وأما ثانيا فلانَّ ثبوت الإجماع بالشرع والشرع يتوقف على ثبوت الكلام قال الشارح في «التلويح» ثبوت الشرع يتوقف على الإيمان بوجود الباري وعلمه وقدرته وكلامه .وقد سبق في الشرح أيضا [في][٢٣٨] شرح قول المصنف (الحي القادر السميع العليم) [أيضا][٢٣٩] أنَّ ثبوت الشرع يتوقف على كلامه[٢٤٠] ويمكن دفعه بأنَّ [أ/٦٩/و] الإجماع يتوقف على صدق النبي صلى الله عليه وسلم[٢٤١] لأنَّ مبناه قوله [عليه السلام][٢٤٢] (لا تجتمع أمتي على الضلالة) وصدقه لا يتوقف على الكلام بل على المعجزة سواء كان كلاما أو غيره. قوله[٢٤٣]: (وتواتر النَّقل عن الأنبياء) والنَّبي يوجب[٢٤٤] الصدق سيما وقد بلغ خبرهم حد التواتر لا يقال لم يثبت إلا أنَّه متكلم أمَّا أنَّ الكلام صفة موجودة فلا لأنَّا نقول الخصم لا ينكر وجود الكلام ولذا لا[٢٤٥] يرضى بقيامه به تعالى لحدوثه[٢٤٦] مع أنَّه لا مانع من قيام الصفات الاعتبارية الغير الأزلية به تعالى. قوله[٢٤٧]: (فثبت أنَّ لله تعالى صفات ثمانية) بظاهره متفرع على قوله (والدليل على ثبوت صفة الكلام) فالتفريع بملاحظة أدلة باقي الصفات ولك أن تجعله فرعا لجميع ما سبق. قوله[٢٤٨]: (ولمَّا كان في الثلاثة الأخيرة زيادة نزاع وخفاء) الخ يستفاد منه أنَّ الداعي إلى تفصيل الكلام في مسئلة الكلام زيادة النِّزاع والخفاء[٢٤٩] وهو بعيد إذ المقصود من التفصيل إثبات[٢٥٠] الكلام النفسي ونفي كونه مخلوقا ألا ترى[٢٥١] أنَّه بيَّن الشارع كونه غير مخلوق ولم يكن هناك نزاع وأيضا المتبادر من إثبات صفة الكلام إطلاق المكلم أو الكالم[٢٥٢] عليه تعالى فنبه[٢٥٣] فيه أنَّ الاسم هو المتكلم[٢٥٤] وتكرار الإشارة إلى التكوين و[أنَّ][٢٥٥] الإرادة لتقدير[٢٥٦] أنَّ القائل بالتكوين يثبت الإرادة أيضا لأنَّ الظاهر أنَّ كلا منهما يغني عن الآخر ولا يخفى لطف قوله (وفصل الكلام بعض التفصيل).

وَلَمَّا كَان فِيْ الثَّلَاثَة الْأَخِيْرة زِيَادَةُ نِزَاع وَخَفَاء، كَرَّر الإِشَارَة إلى إثْبَاتِهَا، وَقدَمِهَا؛ وَفَصَّل الْكَلَام بِبَعْض التَّفْصِيْل، فَقَال: الكَلَامُ حَوْلَ الصِّفَاتِ الثَّلَاثَةِ: مِنْهَا الكَلَامُ (وَهُوَ) أيْ: الله تَعَالَى (مُتَكَلِّمٌ بِكَلامٍ هُوَ صِفَةٌ لَهُ) ضَرُوْرَةَ امْتِنَاع إثْبَات المُشْتَقّ لِلشَّيْءِ مِنْ غَيْر قِيَام مَأْخَذِ الإِشْتِقَاق بِهِ. وَفِي هَذَا رَدٌّ عَلَى المُعْتَزِلَة حَيْث ذَهَبُوا إلى أَنَّهُ مُتَكَلِّم بِكَلامٍ هُوَ قَائِم بِغَيْرِه، لَيْس صِفَةً لَهُ ، (أَزلِيَّةٌ) ضَرُوْرَةَ امْتِنَاع قِيَام الحَوَادِث بِذَاتِه تَعَالَى، (لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الحُروفِ وَالْأَصْوَاتِ) ؛ ضَرُوْرَةَ أَنَّهَا أَعْرَاض حَادِثَة مَشْرُوْطٌ حُدُوْثُ بَعْضِهَا بِانْقِضَاء البَعْض ؛ لأَنَّ امْتِنَاع التَّكَلُّم بِالحَرْف الثَّانِيْ بِدُوْن انْقِضَاء الحَرْف الْأَوَّل بَدِيْهِيٌّ؛ وَفِيْ هَذَا رَدٌّ عَلَى الحَنَابِلَة وَالكَرَّامِيَّة القَائِلِيْن بِأَنَّ كَلامَهُ عَرْضٌ مِنْ جِنْس الْأَصْوات وَالحُرُوْف، وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ قَدِيْم .(وَهُوَ) أيْ: الْكَلَام (صِفَةٌ) أي: مَعْنى قَائِم بِالذَّات (مُنَافِيَةٌ لِلسُّكُوْتِ) الَّذِيْ هُوَ: تَرْك التَّكَلُّم مَعَ القُدْرَة عَلَيْه، (وَالآفَة) الَّتِيْ هِيَ عَدَمُ مُطَاوَعَة الآلَات، .....

قوله[٢٥٧]: (ضرورة امتناع إثبات المشتق من غير قيام مأخذ الاشتقاق) وهو التكلم المستلزم لقيام الكلام والمعتزلة يسلمون وجوب قيام التكلم وينكرون استلزامه قيام الكلام فإنَّهم يجعلون التكلم بمعنى إيجاد[٢٥٨] الكلام في محالها ورد عليهم بأنَّه يخالف اللغة ولا ضرورة تدعو إليها[٢٥٩] ولهم [أن يقولوا][٢٦٠] إنَّ الكلام صوت مكيف بالاعتماد على المخارج والصوت كيفية تعرض الهواء حين تموجه من قرع أو قلع عنيف فليس[٢٦١] التكلم إلا إحداث الكلام في الهواء فلا يكون الكلام قائما بالمتكلم ويكون قيامه بالمتكلم وهماً[٢٦٢] من العوام لعدم اطلاعهم على حقيقة الأمر. قوله[٢٦٣]: (ضرورة امتناع قيام الحوادث) الأولى لامتناع قيام الحوادث لأنَّ الامتناع ليس ضروريا إلا أن يراد كونه من ضروريات الدين.[قوله][٢٦٤] (ضرورة أنَّها أعراض حادثة مشروط[٢٦٥] [أ/٦٩/ظ] حدوث بعضها بانقضاء بعض) فالمنقضي[٢٦٦] حادث لانقضائه [هو][٢٦٧] والمسبوق به كذلك ؛ لأنَّه مسبوق به ، والرد على الحنابلة ظاهر . وأمَّا المشهور من الكرامية أنَّه[٢٦٨] حادث قائم بذاته تعالى لتجويزهم قيام الحادث به تعالى وغاية التوجيه أن يقال: القائلين تقييد[٢٦٩] للكرامية ولعل الشارح اطلع على فرقة من الكرامية موافقة للحنابلة . واعلم أنَّ ترتيب القيود في[٢٧٠] كلام المصنِّف على وجه يغني المتقدم عن المتأخر فإنَّ كون الشيء صفة له تعالى يغني عن الوصف بالأزلية لأنَّ وصفه لا يكون إلا كذلك والأزلية[٢٧١] تغني عن الوصف بأنَّه ليس من جنس الحروف والأصوات فالأولى[٢٧٢] أن يقال متكلم بكلام ليس من جنس الحروف والأصوات أزلي هو صفة له وبالجملة في قوله صفة [له][٢٧٣] رد على المعتزلة وفي قوله أزلية رد على الكرامية وفي قوله (ليس من جنس الحروف والأصوات) رد على الحنابلة.قوله[٢٧٤]:(الذي هو ترك التكلم) فتعريف الكلام بالسكوت يستلزم الدور[٢٧٥].قوله[٢٧٦]: (هي عدم مطاوعة الآلات إمَّا بحسب الفطرة) الخ الآفة لا تنحصر في عدم مطاوعة الآلة[٢٧٧] بل قد يكون[٢٧٨] بعدم الآلة[٢٧٩] إما بحسب الفطرة أو بعارض[٢٨٠] وضعف الآلة[٢٨١] بعدم[٢٨٢] البلوغ أيضا فطري فلا يحسن مقابلته بعدم[٢٨٣] المطاوعة بحسب الفطرة والكلام مطلقا صفة منافية

إمَّا بِحَسَب الفِطْرَة – كَمَا فِيْ الخَرَس –، أوْ بِحَسَب ضَعْفِها وَعَدَم بُلُوْغِها حَدَّ القُوَّة، كَمَا فِيْ الطُّفُوْلِيَّة. فَإنْ قِيْل: هَذَا إنَّمَا يَصْدُق عَلَى الكَلام اللَّفْظيّ، دُوْنَ الْكَلَام النَّفْسيّ؛ إذِ السُّكُوْت وَالخَرَس إنَّمَا يُنَافِيْ التَّلَفُّظ.قُلْنَا: المُرَاد السُّكُوْت وَالآفَةُ البَاطِنِيَّتَان – بِأنْ لَا يُدَبِّر فِيْ نَفسه التَّكَلُّم، أوْ لَا يَقْدِر عَلَى ذَلِكَ؛ – فَكَمَا أنَّ الكَلَام لَفْظِيٌّ وَنَفْسِيٌّ، فَكَذا ضِدُّه، أَعْنِي: السُّكُوْت وَالخَرَس .(واللهُ تعالى مُتَكَلِّمٌ، بِها آمِرٌ، ونَاهٍ، ومُخْبِرٌ) يَعْني: أَنَّه صِفَة وَاحِدة تَتَكَثَّر بِالنِّسْبَة إلى الْأَمْر والنَّهْي وَالخَبَر بِاخْتِلَاف التَّعَلُّقات كَالعِلْم وَالقُدْرَة وَسَائِر الصِّفَات؛ فَإنَّ كُلًّا مِنْهَا وَاحِدَة قَدِيْمَة، وَالتَّكَثُّر وَالحُدُوْث إنَّمَا هُوَ فِي التَّعَلُّقَات وَالإضَافَات، لِمَا أَنَّ ذَلِكَ أَلْيَق بِكَمَال التَّوْحِيْد؛ وَلأَنَّه لاَ دَلِيْل عَلَى تَكَثُّر كُلّ مِنْهَا فِي نَفْسِه

.....

للسكوت والكلام بالآلة لا [في][٢٨٤] كلامه تعالى[٢٨٥] صفة منافية لعدم مطاوعة الآلة لتنزهه عن الآلة وذلك بيّن.قوله[٢٨٦]: (فإن قيل هذا إنَّما يصدق على الكلام اللَّفظي) يعني أنَّ هذا الحكم إنَّما يتحقق بناء على [أنَّ][٢٨٧] الكلام اللفظي فكلمة على بنائية وليست صلة الصدق وهذا منع للمدعى بمعنى طلب الدليل عليه وهو موجه قبل الاستدلال أو كلمة على صلة[٢٨٨] الصدق وقوله (هذا[٢٨٩]) إشارة إلى قوله (صفة منافية للسكوت والآفة) ولو قال هذه[٢٩٠] لكان أظهر وبالجملة المقصود أنَّ هذا البيان لا يتم فيما نحن فيه من الكلام النَّفسي وقوله (إذ السكوت والخرس إنَّما ينافيه[٢٩١] اللفظ) الأولى فيه إنمَّا ينافيه[٢٩٢] اللفظ فتأمَّل.قوله[٢٩٣]: (والله تعالى متكلم بها آمر ناه مخبر) ذكر الثلاثة ليس لانحصار[٢٩٤] الكلام في الأمر والنَّهي والخبر بل على سبيل التمثيل لأنَّه يكفي للتنبيه على [أ/٧٠/و] أنَّ تكثر[٢٩٥] الأسماء له تعالى ليس باعتبار تكثر[٢٩٦] الصفات كيف وقد قيل [٢٩٧]: كلامه[٢٩٨] تعالى خمسة هي الثلاثة المذكورة والاستفهام والنِّداء وكون الاستفهام كلامه تعالى على لسان العباد وإلا فهو منزه عن الاستعلام[٢٩٩] وحينئذ يزيد على الخمسة لوجود التعجب والتمنّي والتحزن[٣٠٠] أيضا وأشار الشارح بقوله (يعني أنَّها صفة واحدة ...إلخ) إلى دفع الاستغناء عن قوله (والله تعالى متكلم بها) بما سبق من أنَّ السابق لإثبات الصفة وهذا لإثبات الوحدة ودفع توهم تكثرها[٣٠١] من تعدد الأسماء والإضافات ويمكن توجيه آخر هو أنَّه إشارة إلى أنَّه متكلم بصفة الكلام لا بذاته ولا بآلة وجارحة. قوله[٣٠٢]: (لما أنَّ ذلك أليق بكمال التوحيد) لأنَّ كمال التوحيد أن لا يكون لما سواه مدخل في تحقق شيء فالقول بوجود الصفة لا يليق إلا على قدر الضرورة ، والأولى أن يقول : ولا دليل لأنَّ رعاية الأليق بكمال التوحيد إنَّما يوجب نفي تكثر[٣٠٣] لا دليل عليه فلا يستقل بنفي الكثرة بدون انتفاء الدليل نعم انتفاء الدليل[٣٠٤] يستقل بنفيها لأنَّها خلاف الأصل ، لا يصار إليها إلا الدليل[٣٠٥] ولا يخفى أنَّ انتفاء الدليل على تكثر كل منها في[٣٠٦] نفسها[٣٠٧] لا يوجب وحدة كل منها[٣٠٨] في نفسها[٣٠٩] فالواجب أن يقال : ولا دليل على تكثر شيء منها . ولا يذهب عليك أنَّ تعدد صفة الكلام كما يتوهم من الأقسام المذكورة يتوهم[٣١٠] من تعدد كتبه تعالى والدفع واحد وهو أنَّ تعدد الكتب بتعدد تعلقات صفة الكلام.

فإنْ قِيْل: هَذِه أَقْسَام لِلكَلَام لَا يُعْقَل وُجُوْدُه بِدُوْنهَا؛ فَيَكُوْن مُتَكَثِّرًا فِي نَفْسه؟ قُلْنَا: مَمْنُوْع! بَلْ إنَّمَا يَصِيْر أَحَدَ تِلْكَ الْأَقْسَام عِنْد التَّعَلُّقَات، وَذَلِكَ فِيْمَا لَا يَزَال؛ وَأَمَّا فِي الْأَزَل فلَا انْقِسَام أَصْلًا. وَذَهَبَ بَعْضهُم: إلى أَنَّه فِي الْأَزَل خَبَر؛ وَمَرْجِع الكلِّ إلَيْه ؛ لأَنَّ حَاصِل الْأَمْر: إخْبارٌ عَن اسْتِحْقَاق الثَّوَاب عَلَى الفِعْل وَالعِقَابِ عَلَى التَّرْك، وَالنَّهْيِ: عَلَى العَكْس،.....

قوله[٣١١]: (فإن قيل هذه أقسام الكلام لا يعقل وجوده بدونها) اعلم أنَّ ما تقدم من كون صفة الكلام واحدة في نفسها[٣١٢] متكثرة باعتبار التعلقات ذكره ابن سعيد[٣١٣] من الأشاعرة[٣١٤] حيث قال: «الكلام في الأزل ليس متصفا بشيء من الأقسام الخمسة المذكورة[٣١٥] إنَّما يصير أحدها[٣١٦] فيما لا يزال » ، وأورد عليه أنَّها أنواعه فلا يوجد[٣١٧] بدونها ، وأجيب بمنع ذلك في الأنواع الاعتبارية ؛ كما في الكلام ، فإنَّ الأنواع[٣١٨] الخمسة يحصل[٣١٩] باعتبار التعلق . وبهذا ظهر أنَّ ما قيل : إنَّ ما سبق بعينه تحقيق الجواب فلا وجه لإيراد السؤال ، والجواب خال عن التحصيل ؛ لأنَّ السابق أنَّ التعدد طارٍ[٣٢٠] [أ/٧٠/ظ] [أ/٧٠/ظ] بطريان التعلق ، والسؤال أنَّه لا يمكن تحقق الكلام بدون هذه الأقسام فكيف يحكم بخلو الكلام عنها في الأزل[٣٢١] . وههنا أبحاث ؛ الأول : أنَّ [هذا][٣٢٢] السؤال لا يخص الكلام بل يجري في القدرة والعلم وغير ذلك.والثاني: أنَّ ما ذكر من الأقسام غير حاصر[٣٢٣] للكلام فلا يمتنع وجودها بدونها إذ لا يلزم من وجوده[٣٢٤] بدونها وجود الخاص بدون العام[٣٢٥] . والثالث : أنَّ توجيه السؤال لا يختص بتقدير كون التعلق غير أزلي ، بل يتجه مع كون التعلقات أزلية بأن[٣٢٦] يقال : كيف يكون صفة الكلام في نفسها غير أمر ولا نهي ولا خبر ولا يمكن وجود العام بدون الخاص ؟ والجواب عن الأول أنَّ منشأ هذا السؤال اشتباه الكلام اللَّفظي بالنَّفسي[٣٢٧] فإنَّ الكلام اللفظي لا يخرج عن هذه الأقسام وإلا فجعل الأقسام[٣٢٨] أنواعا لصفة شخصية ممَّا لا يقدم عليه أحد بل لا يجعل المأخوذات بالاعتبارات أقساما للشخص فلا يجري في سائر الصفات وعن الثاني بأنَّ الأقسام مذكورة على سبيل التمثيل وملخص السؤال أنَّه لا يمكن وجود الكلام بدون اعتبار من الاعتبارات التي ينقسم[٣٢٩] باعتبارها فكيف يعتبر[٣٣٠] في الأزل خاليا عنها وعن الثالث أنَّه أورد[٣٣١] السؤال كما وقع فيما بينهم على ابن سعيد حيث [جعل][٣٣٢] حدوث الأقسام فيما لا يزال ولو جعل التعلق أزليا يعرف منه إيراد السؤال عليه والجواب عنه.

قوله[٣٣٣]: (وذهب بعضهم إلى أنَّه[٣٣٤] في الأزل خبر) فيكون واحداً في الأزل غير خارج من الأقسام وفيه أنَّ الأخبار متعددة فلا يثبت وحدته بكونه خبرا ما لم ينف[٣٣٥] التعدد عن الخبر وذلك بأن يقال إنَّما تعدد الإخبار بتعدد التعلقات فلا مخلص[٣٣٦] إلا بالتمسك بالتعلق ، وقوله (لأنَّ حاصل الأمر الإخبار عن استحقاق الثواب على الفعل والعقاب على الترك) [هذا][٣٣٧] لا يشمل أمرا للنَّدب[٣٣٨] لأنَّه ليس فيه الإخبار عن العقاب على الترك وكذا في النَّهي التنزيهي لا إخبار عن العقاب على الفعل ولو كان في الاستفهام طلب الإعلام وفي النِّداء طلب الإجابة كان فيهما أيضاً إخباراً باستحقاق الثواب على الإعلام

والإجابة[٣٣٩] والعقاب على تركهما[٣٤٠] وفي كون [أ/٧١/و] النِّداء بطلب[٣٤١] الإجابة مخالفة [اخبار][٣٤٢] ما اشتهر أنَّه لطلب الإقبال[٣٤٣] ولا يخفى أنَّ[٣٤٤] ما ذكر لو تم لجعل الأمور الخمسة خبراً في الأزل وفيما لا يزال ولا يخص بكونه[٣٤٥] خبراً في الأزل واختلاف هذه المعاني ضروري .

وَحَاصِل الاسْتِخْبَارِ: الخَبَرُ عَن طَلَب الإعْلَام ، وَحَاصِلُ النِّداء: الخَبَرُ عَن طَلَب الإجَابَة. وَرُدَّ بِأَنَّا نَعْلَم اخْتِلَافَ هَذِه المَعَاني بِالضَّرُوْرَة، وَاسْتِلْزَامُ البَعْض لِلبَعْض لَا يُوْجِب الاتِّحَاد.فَإن قِيْل : الْأَمْرُ وَالنَّهْي بِلَا مأْمُوْر وَمَنْهِيّ سَفَهٌ وَعَبَث، وَالإخْبَارُ فِي الْأَزَل بِطَرِيْق المُضِيّ كِذْب مَحْض يَجِب تَنْزِيْه الله تَعَالَى عَنْه.....

ودليل الاتحاد مصادم للضرورة على أنَّ اختلاف الأقسام الأربعة للخبر باحتماله[٣٤٦] الصدق والكذب دون الأقسام الأربعة تشتمل[٣٤٧] على الاختلاف ومن البيّن أنَّ استلزام البعض للبعض لا يوجب الاتحاد ولو استلزم ليس كون الخبر طلبا[٣٤٨] أولى من كون الطلب خبراً إذ[٣٤٩] ما من خبر إلا ويستلزم الأمر بالعلم بمضمونه والنَّهي عن العلم بخلافه وربما يقال كل طلب في الكلام اللَّفظي حصل بتصرُّف في الكلام الخبري فقولنا اضرب حصل من تضرب[٣٥٠] بتصرفات علمت[٣٥١] في محلها وهكذا وهذا يرجح جعل الطلب راجعاً إلى الخبر. قوله[٣٥٢]: (فإن قيل الأمر والنَّهي بلا مأمور ومنهي سفه [وعبث][٣٥٣]) هذا شبهة المعتزلة على قدم الكلام ومن فوائد ما ذكره المصنِّف دفعها فلا يليق قصره على فائدة رفع تعدد الكلام[٣٥٤] والإخبار أيضاً سفه عند عدم مخاطب والجواب الحقيقي[٣٥٥] عن هذه الشبهة أنَّ السفة إنَّما يلزم في الكلام اللَّفظي دون النَّفسي والكذب المحض ما لا يقبل[٣٥٦] التأويل ووجه كون الإخبار بطريق الماضي كذبا محضاً أنَّه لا زمان قبل زمان التكلُّم فحينئذ يكون الإخبار بطريق الاستقبال أيضا كذباً محضاً إذ لا زمان بعد زمان التكلُّم أيضا ؛ إذ لا انقضاء للتكلُّم فقصر النَّظر على الماضي لقصور معرفة القاضي[٣٥٧] وكما يمكن الجواب بأنَّ الأمر في الأزل لإيجاب تحصيل المأمور به في وقت وجود المأمور به الخ يمكن بأنَّ الإيجاب حين تعلق الأمر فليكن الأمر قديما والتعلُّق حادثا عند وجود المأمور به وأهليته والرجل يحتاج إلى تقدير الابن والله تعالى يعلم المأمور في الأزل ولا يحتاج في أمره[٣٥٨] إلى تقدير[٣٥٩] فهو أولى بالأمر قبل الوجود لا تقول[٣٦٠] أمر الرجل قبل وجود الابن لعدم وثوقه بإدراك الابن فليس في أمره قبل الوجود[٣٦١] [تكرار][٣٦٢] سفه والله تعالى يدرك المأمور فلا وجه لأمره قبل الوجود ؛ لأنَّا نقول لا يمكن أمره تعالى إلا في الأزل لامتناع قيام الحادث[٣٦٣] [أ/٧١/ظ] بذاته الأقدس والمراد بالاتصاف بالأزمنة الاتصاف بالوقوع فيها وهو ظاهر.

الهوامش

(١) التونكي : محمود حسن خان التونكى المولوي : عالم بالتراجم ، من فقهاء الحنفية في الهند . ولد في بلدة تونك عاصمة احدى الامارات الاسلامية في الهند، ونشأ بها، وحفظ القرآن، واخذ عن علمائها، وتوفي بها سنة ١٩٤٧ م ، من مؤلفاته : معجم المصنفين . ينظر : الأعلام : الزركلي ٤٠٥/١٥ ، معجم المؤلفين : عمر كحالة ١٥٧/١٢ .

(٢) ينظر : شرح الفريد : عصام الدين الإسفراييني ص ٢٠ .

(٣) هراة : من أمهات مدن خراسان ، تقع قرب بوشنج ، وهي اليوم من مدن أفغانستان ، وفي إقليم فارس، قرب مدينة اصطخر مدينة تحمل اسم هراة ، والنسبة إلى هراة (هروى)، وإليها ينسب كثير من العلماء .
قال ياقوت الحموي : لم أر بخراسان عند كوني بها في سنة(٦٧٠)ه ، مدينة أجل ولا أعظم ولا أفخم ولا أحسن ولا أكثر أهلا منها فيها بساتين كثيرة ومياه غزيرة وخيرات كثيرة ، محشوة بالعلماء ومملوءة بأهل الفضل والثراء . معجم البلدان : ياقوت الحموي ٣٩٦/٥ . وينظر : الروض المعطار في خبر الأقطار : الحميري ٥٩٤/١ .

(٤) ينظر : هدية العارفين : إسماعيل البغدادي ٥٠/١ .، معجم المطبوعات : إليان سركيس ١٣٣٠/٢.

(٥) شذرات الذهب : ابن العماد الحنبلي ٢٨٨/٧ ؛ ومعجم البلدان : ياقوت الحموي ٣٩٦/٥ ..

(٦) ينظر : معجم المصنفين : التونكي ٣٧٥/٤ .

(٧) الجامي : هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي المشتهر بنور الدين ولد بولاية جام بين مشهد وهراة سنة (٨١٧)هـ ، وهو من كبار شعراء الفارسية ، وللجامي مصنفات كثيرة ، توفي سنة (٨٩٨)هـ في هراة . ينظر : شذرات الذهب : ابن العماد الحنبلي ٣٥٩/٢، البدر الطالع : الشوكاني ٣٢٧/١ .

(٨) أبو الفتح الشريفي : هو السيد الفاضل الفقيه المتكلم الأمير أبو الفتح المدعو بتاج السعيدي الأردبيلي ، حفيد الشريف الجرجاني ، كان من عظماء دولة السلطان شاه طهماسب الصفوي وله مصنفات عديدة ، كانت وفاته بأردبيل(وهي اذربيجان) سنة (٩٧٦)هـ . ينظر : ريحانة الأدب : ابن سعيد المغربي ٢٢٠/٣ ، روضات الجنان : الخوانساري ١٨٠/١، ومعجم المصنفين : التونكي ٣٧٩/٤. .

(٩) ينظر : هدية العافين : إسماعيل البغدادي ٥١/١ .

(١٠) ينظر : أسماء الكتب : عبد اللطيف زادة ٥٤/١ ، هدية العارفين : البغدادي ٦١/١ .

(١١) ينظر : كشف الظنون : حاجي خليفة ١٩١٦/٢ .

(١٢) ينظر : خزانة التراث : مركز الملك فيصل ٣٧١/٣ رقم(٢٣٨٨) .

(١٣) ينظر : كشف الظنون : حاجي خليفة ٤٧٣/١ .

(١٤) ينظر : تاريخ الأدب العربي : بروكلمان ٢٥٦/٥ .

(١٥) ينظر : معجم المطبوعات العربية والمعربة: إليان سركيس ١٣٣١/٢ .

(١٦) وتعرف بالرسالة الترشيحية . ينظر : كشف الظنون : حاجي خليفة ٨٥٣/١ .

(١٧) ينظر : هدية العافين : البغدادي ٥٠/١ .

(١٨) ينظر : هدية العافين : البغدادي ٥٠/١ .

(١٩) ينظر : إيضاح المكنون : البغدادي ٤٤/٢ .

(٢٠) ينظر : تاريخ الأدب العربي : بروكلمان ٣٢٤/٦ .

(٢١) ينظر : تاريخ الأدب العربي : بروكلمان ٣٢٤/٦ .

(٢٢) ينظر : معجم المطبوعات : إليان سركيس ٨٥٣/١ .

(٢٣) ينظر : هدية العافين : البغدادي ٥١/١ .

(٢٤) ينظر : هدية العافين : البغدادي ٥١/١ .

(٢٥) ينظر : معجم المصنفين : التونكي ٣٧٦/٤ .

(٢٦) ينظر : تاريخ الأدب العربي : بروكلمان ٣٥٧/٥ .

(٢٧) تنظر : شذرات الذهب : ابن العماد الحنبلي ٢٨٨/٧ .

(٢٨) مقدمة «حاشية عصام الدين الاسفرائيني على شرح العقائد » طُبِعَ في اسطنبول سنة ١٢٤٩هـ من محتويات خزانة مكتبة محمد عاصم / كوبريلي ، ص : ٢ .

(٢٩) ينظر لذلك : كشف الظنون ١١٤٥/٢ ؛ وهدية العافين : البغدادي ٥١/١ ؛ ومعجم المطبوعات العربية ١٣٣٠/٢.

(٣٠) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.

(٣١) كلمة (خبره) سقطت من ز.

(٣٢) في ب، ج، د، هـ، ز (تعريفات).

(٣٣) كلمة (الصفات) سقطت من ب.
(٣٤) في ج (ذلك).
(٣٥) في هـ زيادة (فيه) .
(٣٦) الدور: "هو توقف الشيء على نفسهِ، أي: بأنْ يكونَ هو نَفْسُهُ عِلَّةً لِنَفْسِهِ، بواسطةٍ، أو بدونِ واسطةٍ ، وهو بالبَدَاهَةِ العقليَّةِ". ظوابط المعرفة، لابن حبنكة ، ص٣٢٣ .
(٣٧) المعنى المصدري هو نفس الحدث ؛ أي الإيقاع لا الأثر المترتب عليه ولا مع ملاحظة الفاعل ولا المفعول . ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي : ٣/ ٣٣٣ .
(٣٨) في ج (يقول).
(٣٩) الزيادة من هـ.
(٤٠) عبارة (الله تعالى) سقطت من ج، وكلمة (تعالى) سقطت من د، هـ، ز.
(٤١) عبارة (إلا أن يقال لو كان الإحساس) الى قوله: (ما به ينكشف المحسوس) سقطت من ب، ج، ز.
(٤٢) في ب، ج، ز (إنَّما).
(٤٣) في ب، د، هـ (تقديمهما).
(٤٤) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(٤٥) في ج (بهذا).
(٤٦) مذهب إثبات التكوين ؛ أي القائلون بان صفة التكوين هي من صفات المعاني التي عدَّها الأشاعرة سبعة فتكون معه ثمانية وهم الماتريدية رحمهم الله تعالى جميعهم . ينظر النبراس شرح شرح العقائد للفرهاري ، ص : ٥٠ .
(٤٧) كلمة (التكوين) سقطت من ز.
(٤٨) في ب، ز (إذ)، وفي ج (أنَّه).
(٤٩) في ج (يؤثرها).
(٥٠) في ج (وحاصل).
(٥١) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(٥٢) الزيادة من ج، ز.
(٥٣) في ب (لا)، وفي ز (إلا أن يقال لا).
(٥٤) في ب، ج، د، هـ، ز (بهذا المعنى للقدرة).
(٥٥) في ب، ج، د، هـ، ز (المقدور).
(٥٦) عبارة (وبعضهم جعلوها قديمة بمعنى أنَّها تعلقت في الأزل بوجود المقدور) سقطت من ج.
(٥٧) في ج، هـ، ز (يؤثر).
(٥٨) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(٥٩) في ج (صفات).
(٦٠) عبارة (لا نفس صحة العلم) سقطت من ب، ج.
(٦١) الحكماء هم الفلاسفة المشتغلون بالفلسفة التي اطلحوا على تسميتها بعلم الحكمة ، وهو علم بأحوال أعيان الموجودات على ما هي عليه في نفس الأمر بقدر الطاقة البشرية. والمراد (بأعيان الموجودات) الموجودات العينية ، و بـ(البشر) البشر الذي يكون من أوساط الناس لا في غاية العلو ولا في غاية السفل و بـ(على ما هي عليه) على وجه يكون أحوال الأعيان على ذلك الوجه من الوجوب والإمكان والامتناع والتحيز والجسمية وغيرها من القدم والحدوث.
وأيضا الحكمة هي هيئة القوة العقلية العملية المتوسطة بين الجزيرة التي هي إفراط هذه القوة والبلادة التي هي تفريطها . ينظر : دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون : ٢/ ٣٢ .
(٦٢) المعتزلة: مدرسة كلامية نشأت في البصرة ، رأسها واصل بن عطاء الغزّال، أبو حذيفة، من موالي بني مخزوم ومن البلغاء، ولبلاغته كان يتحاشى أن ينطق بالراء في خطبته؛ لأنه كان يلثغ بها، كان تلميذاً للحسن البصري، وخالفه في مرتكب الكبيرة إذ اعتبر واصل أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن مطلق ولا كافر مطلق، بل هو في منزلة بين منزلتين، واعتزل مجلسه، فسمّي هو وأصحابه بالمعتزلة. وتوفي سنة ١٣١هـ. ينظر: الملل والنحل، للشهرستاني: ١/ ٤٢ ؛ ووفيات الأعيان، لابن خلكان: ٦/ ٧ - ١٢؛ والأعلام، للزركلي: ٨/ ١٠٨ - ١٠٩.
(٦٣) في د (كان).
(٦٤) كلمة (تعالى) سقطت من ج.
(٦٥) في ج (صفة).
(٦٦) في ج (ينتج).
(٦٧) الزيادة من ب.
(٦٨) كلمة (توجب) سقطت من ج، وفي د (يوجب).
(٦٩) في ب، د (توجبه).

(٧٠) كلمة (الشارح) سقطت من ب.
(٧١) »الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل» التفسير الذي ألفه : أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) وهو من تفاسير أهل الاعتزال ، فرغ من تأليفه: صحوة يوم الإثنين، ٢٣ ربيع الآخر، في عام: ٥٢٨هـ . ينظر : كشف الظنون لحاجي خليفة : ١٤٧٥/٢ .
(٧٢) في ج (يصح يصدق).
(٧٣) في ب (بصفة).
(٧٤) المثبت من ج، ز ، في البقية (ذي).
(٧٥) ينظر : مخطوطة «حاشية سعد الدين التفتازاني على الكشاف» الورقة ١٩٥ ، وهي نسخة مكتبة ولي الدين أفندي تحت رقم : ٣٢٠ .
(٧٦) كلمة (أو) سقطت من ب، ج، ز.
(٧٧) كلمة (ما) سقطت من ب.
(٧٨) في ب (غيرهما).
(٧٩) في ب، ج، د، هـ، ز (ذوي).
(٨٠) في (صحته).
(٨١) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(٨٢) في ج، د، هـ، ز (فذكرها).
(٨٣) في ب (العزيزة).
(٨٤) في ج، ز (القوة).
(٨٥) في د، هـ (وبالقوى).
(٨٦) في د، هـ (ويؤيد).
(٨٧) عبارة (ونحن نقول بالقوى الاعتصام) الى قوله: (حصر الصفات في الثمانية) سقطت من ب، ج، ز.
(٨٨) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(٨٩) في هـ، ز (يتعلق).
(٩٠) كلمة (بها) سقطت من د، هـ.
(٩١) في د، هـ، ز (يشهد).
(٩٢) في ج (الهواء).
(٩٣) في ج (متعلق).
(٩٤) في ز (المسموعات).
(٩٥) كلمة (به) سقطت من ب.
(٩٦) في ب (البصر والسمع)، وفي د (للبصير والسميع)، وفي هـ، ز (للسمع والبصر).
(٩٧) في ب، د، هـ، ز (حالة).
(٩٨) في ج (والإسماع).
(٩٩) في ج (حتى).
(١٠٠) في ب، ج، د، هـ، ز (مغايرتان).
(١٠١) الكرَّامية طائفة مُنْتَسِبَةٌ إلى محمد بن كرام السجستاني، والتي ذهبت الى تجسيم الإله، وتحديده ...الخ. ينظر: الملل والنحل، للشهرستاني، ١٠٨/١.
(١٠٢) عبارة (ولا يخفى) سقطت من ب، وكلمة (يخفى) سقطت من ج.
(١٠٣) الزيادة من ب، ج، ز.
(١٠٤) في ز (صفة أخرى).
(١٠٥) في ج (مدرجة).
(١٠٦) عبارة (على سبيل التخيل) سقطت من ج.
(١٠٧) في د (بغيبتهما).
(١٠٨) في ب، ج، د، هـ، ز (يغيب).
(١٠٩) في ب (عدم).
(١١٠) في ز (كنسبته).
(١١١) في ب، ج، د، هـ، ز (إذ لا).
(١١٢) في ز (بالمسموع).
(١١٣) في د، هـ (بقي).
(١١٤) في د (تدرك).

(١١٥) الزيادة من د، هـ.
(١١٦) في د (أجرى).
(١١٧) الزيادة من د، هـ.
(١١٨) في هـ (السمع والبصر).
(١١٩) المثبت من د، هـ وفي البواقي (السميع والبصير).
(١٢٠) عبارة (يعني أنَّ المعنى الجزئي المتعلق) الى قوله: (صفتين أو إلى واحدة فلا). سقطت من ب، ج، ز.
(١٢١) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(١٢٢) في ب (تقدمهما).
(١٢٣) في ب، ج، هـ (ولا).
(١٢٤) في ب، ج، ز (البصر والسمع).
(١٢٥) في ب، ج، ز (في).
(١٢٦) في د، هـ (يوهمه).
(١٢٧) كلمة (من) سقطت من ب، ج، ز.
(١٢٨) عبارة (لحدوث المعلوم بناء على) سقطت من ب، ج، ز.
(١٢٩) في ب (بحدوث)، وكلمة (حدوث) سقطت من ج.
(١٣٠) كلمة (موجود) سقطت من ج.
(١٣١) في ب، ج، ز (المفهوم).
(١٣٢) في ب (علمه).
(١٣٣) كلمة (قبل) سقطت من ج.
(١٣٤) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(١٣٥) عبارة (لتخصيصها بالإرادة والمشيئة لأنَّ ما سوى الحياة كذلك ولا) سقطت من ب، ز.
(١٣٦) الزيادة من د، هـ.
(١٣٧) عبارة (لا بد لها من الحياة لكن) الى قوله: (أيضا والإشارة إلى أنَّه) سقطت من ج.
(١٣٨) في هـ (وقد).
(١٣٩) في ج، ز (حصلت بأحد).
(١٤٠) كلمة (القدرة) سقطت من ب.
(١٤١) في ز (الزائد).
(١٤٢) الزيادة من ب.
(١٤٣) في د، هـ (تثبت).
(١٤٤) الزيادة من ج، د، هـ، ز.
(١٤٥) في ب، ز (مثبتيه)، وفي ج (متبعه).
(١٤٦) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(١٤٧) عبارة (ووجه ما ذكره أنَّ العلم بالوقوع تابع للوقوع) سقطت من ز.
(١٤٨) في ج، هـ (تعينه للوقوع وتعينه)، وفي ز (بعينه للوقوع وبتعينه).
(١٤٩) عبارة (وبعينه للوقوع) سقطت من ب.
(١٥٠) في د، هـ (لمرجح).
(١٥١) في ج، د، هـ (من).
(١٥٢) في ب، ج، ز (الطرفين المساويين).
(١٥٣) في د، هـ (لمرجح).
(١٥٤) في د، هـ (لمرجح).
(١٥٥) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(١٥٦) في د (لجعلها).
(١٥٧) في ج، د، ز (لعدِّها).
(١٥٨) في هـ (توصف).
(١٥٩) في ب (لا يؤخذ).
(١٦٠) في ب (سببا).
(١٦١) في ب، ج (ولأنَّه).
(١٦٢) في ب (يثبت).
(١٦٣) في ب (فلتكن).

(١٦٤) في ب، ج، د، هـ، ز (ذكره).
(١٦٥) عبارة (أنَّ إرادة الله تعالى فعله) الى قوله: (فعله وفعل غيره وما ذكر) سقطت من ج.
(١٦٦) في ب، ج، د، هـ، ز (إرادته).
(١٦٧) في ب (هكذا).
(١٦٨) الزيادة من ب.
(١٦٩) كلمة (تعالى) سقطت من ب، ج، د، هـ، ز.
(١٧٠) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(١٧١) كلمة (إرادته) سقطت من ب.
(١٧٢) في ب (التركيب)، وفي ج (التركب).
(١٧٣) في ب (متجوزا).
(١٧٤) كلمة (قوله) سقطت من د.
(١٧٥) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(١٧٦) في د، هـ (هو).
(١٧٧) في ب (بالمتركب).
(١٧٨) في ج (إلا أنَّه).
(١٧٩) في ج (اختص).
(١٨٠) في د (كلامهم).
(١٨١) الزيادة من هـ.
(١٨٢) في د، هـ، ز (وأمثالها).
(١٨٣) في ج، ز (تنكشف).
(١٨٤) الزيادة من ب، ج، ز.
(١٨٥) في ج، ز (ويعرف).
(١٨٦) في ب (قائم).
(١٨٧) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(١٨٨) في هـ (وحتى).
(١٨٩) في ب، د، هـ (كلامه).
(١٩٠) في د (خمسة أقسام).
(١٩١) في هـ (يستحيل).
(١٩٢) الزيادة من ج، د، هـ، ز.
(١٩٣) في هـ (توجب).
(١٩٤) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(١٩٥) في ب (والكتابة والإشارة).
(١٩٦) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(١٩٧) في ب (وهي).
(١٩٨) في ج (تجد).
(١٩٩) في ب، ج، د، هـ، ز (ولذا).
(٢٠٠) في ب، ز (تفيد).
(٢٠١) كلمة (للعلم) سقطت من هـ.
(٢٠٢) في ب (وبأنَّ).
(٢٠٣) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(٢٠٤) في هـ (الكراهة).
(٢٠٥) في ب، ج، د، هـ، ز (يكرهه).
(٢٠٦) كلمة (إظهار) سقطت من ب.
(٢٠٧) في ب (عصيانها).
(٢٠٨) في د (كف الطلب).
(٢٠٩) عبارة (في الأمر) سقطت من ج.
(٢١٠) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(٢١١) في د (المطابق).
(٢١٢) في ب (يصدر).

(٢١٣) في ب، ج، د، هـ، ز (الغائب على الشاهد).
(٢١٤) كلمة (هناك) سقطت من هـ.
(٢١٥) في ج (يسمِّيه).
(٢١٦) في ج، د، ز (تصوره).
(٢١٧) في ج (يثبت).
(٢١٨) في ج (تحصل)، وفي هـ (يحصل).
(٢١٩) عبارة (أن لا يبقى لنفي ما ثبت بالتواتر سبيل) مكررة في ج.
(٢٢٠) كلمة (الاضطرار) سقطت من ج.
(٢٢١) في ج (حقيقية)، وفي د، هـ، ز (حقيقته).
(٢٢٢) في ب، ج، د، هـ (يعلمه).
(٢٢٣) في ب، ج، ز (بما).
(٢٢٤) في ب، ز (يريده).
(٢٢٥) في ب (يمثل).
(٢٢٦) في ب، ج، د، هـ، ز (خالف).
(٢٢٧) في ب (ولا).
(٢٢٨) في ج (تعذر).
(٢٢٩) في ب (العلم).
(٢٣٠) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(٢٣١) في ب، د، هـ، ز (وحسنت).
(٢٣٢) في د، هـ، ز (المخيلة).
(٢٣٣) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(٢٣٤) عبارة (فكيف ينعقد الإجماع مع مخالفتهم ويمكن دفعه بأن ليس المراد إجماع الأمة على ثبوت صفة الكلام) سقطت من ج.
(٢٣٥) عبارة (من قوله) سقطت من ب.
(٢٣٦) في ب، هـ (ثبت).
(٢٣٧) في ب، د (بثبوت).
(٢٣٨) الزيادة من د، ز.
(٢٣٩) الزيادة من د، هـ.
(٢٤٠) عبارة (شرح قول المصنف الحي القادر السميع العليم أنَّ ثبوت الشرع يتوقف على كلامه) فيها تقديم وتأخير وجاءت في النسخة ب، ج بعد قوله: (وتواتر النقل عن الأنبياء).
(٢٤١) في د (عليه الصلاة والسلام).
(٢٤٢) الزيادة من ز.
(٢٤٣) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(٢٤٤) في ب، ج، د، هـ، ز (واجب).
(٢٤٥) كلمة (لا) مكررة في أ.
(٢٤٦) في هـ (بحدوثه).
(٢٤٧) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(٢٤٨) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(٢٤٩) في ب (نزاع وخفاء).
(٢٥٠) في ب (إشارة إلى).
(٢٥١) في هـ، ز (يرى).
(٢٥٢) في ب (متكلم أو كلام).
(٢٥٣) في ب (فتنبيه).
(٢٥٤) في ب (التكلم).
(٢٥٥) الزيادة من ب.
(٢٥٦) في هـ، ز (لتقرير).
(٢٥٧) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(٢٥٨) في ج (اتحاد).
(٢٥٩) في ب (إليه).

(٢٦٠) الزيادة من ب، ج، ز.
(٢٦١) في ج (وليس).
(٢٦٢) في ب (قيامه به وهي).
(٢٦٣) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(٢٦٤) الزيادة من هـ، ز.
(٢٦٥) في ج، د، هـ، ز (مشروطة).
(٢٦٦) في ج (فالمقتضي).
(٢٦٧) الزيادة من ب.
(٢٦٨) كلمة (أنَّه) سقطت من ب.
(٢٦٩) في ب (يعضد).
(٢٧٠) كلمة (في) سقطت من ب.
(٢٧١) في ج (في الأزلية).
(٢٧٢) في ز (والأولى).
(٢٧٣) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(٢٧٤) كلمة (قوله) سقطت من د.
(٢٧٥) عبارة (قوله الذي هو ترك التكلم فتعريف الكلام بالسكوت يستلزم الدور) سقطت من ب، ج، ز.
(٢٧٦) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(٢٧٧) في ب، ز (الآلات)، وفي ج (إذ الآفة).
(٢٧٨) في ج، ز (تكون).
(٢٧٩) عبارة (بل قد يكون بعدم الآلة) سقطت من ب.
(٢٨٠) في ب، ج، هـ، ز (لعارض).
(٢٨١) في ب (الآلات).
(٢٨٢) في ج، د، هـ، ز (لعدم).
(٢٨٣) في ب (مقابلة العدم)، وفي ج، هـ، ز (لعدم).
(٢٨٤) الزيادة من ز.
(٢٨٥) في ج (الله).
(٢٨٦) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(٢٨٧) الزيادة من ب.
(٢٨٨) كلمة (صلة) سقطت من ز.
(٢٨٩) في ب، د، هـ، ز (وهذا).
(٢٩٠) في ب، ج، د، هـ، ز (وهذه).
(٢٩١) في ج، د، هـ، ز (ينافي).
(٢٩٢) في ب، ج، د، هـ، ز (ينافيهما).
(٢٩٣) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(٢٩٤) في ب (انحصار).
(٢٩٥) في ج (تكثير).
(٢٩٦) في ج (تكثير).
(٢٩٧) ينظر : شرح المواقف للجرجاني مع حاشيتي السيالكوتي والفناري : ٨/ ١٠٠.
(٢٩٨) في ج (كلام الله).
(٢٩٩) في ب، ج، ز (الاستفهام).
(٣٠٠) في هـ (والترجي).
(٣٠١) في ج (تكثيرها).
(٣٠٢) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(٣٠٣) في ج (تكثير).
(٣٠٤) عبارة (نعم انتفاء الدليل) سقطت من ب.
(٣٠٥) في هـ (لدليل).
(٣٠٦) في ج (تكثر شيء في).
(٣٠٧) في ب (ونفيها).
(٣٠٨) في ج (منهما).

(٣٠٩) في ب (نفيها).
(٣١٠) في ج (متوهم).
(٣١١) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(٣١٢) في هـ (نفسه).
(٣١٣) عبد الله بن سعيد بن كلّاب، أبو محمد القطان: متكلم من العلماء يقال له " ابن كلاب ". قال السبكي: وكلاب بضم الكاف وتشديد اللام، قيل: لقب بها لأنه كان يجتذب الناس الى معتقده إذا ناظر عليه كما مجتذب الكلاب الشئ. له كتب، منها " الصفات " و " خلق الأفعال " و " الرد على المعتزلة ، توفي سنة ٢٤٥ هـ . ينظر : طبقات الشافعية الكبرى : ٢٩٩/٢ ؛ و لسان الميزان : ٤٨٦/٤ ؛ الاعلام للزركلي : ٩٠/٤ .
(٣١٤) وهي المدرسة الاكثر سوادا وانتشارا والاكثر قبولا في أقطار المسلمين – نظير الماتريدية - كبيرها ومؤسسها أبو الحَسَنِ: عَلِيُّ بنُ إِسْمَاعِيْلَ بنِ إِسْحَاقَ الأشعري ، ينتهي نسبه الى أبي موسى الأشعري ﷺ ، واليه تنتسب الأشعرية، والأشعري نسبة إلى أُشعر، واسمه: نبت بن أدد، وإنما قيل له أشعر لأن أمه ولدته والشعر على بدنه، ولد / سنة (٢٦٠) هـ ، ومن تصانيفه: "اللُّمَع فِي الرّدِّ عَلَى أَهْلِ البِدَع"، و"مقالات الاسلاميين "، توفي / بِبَغْدَادَ سَنَةَ (٣٢٤) هـ . ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان، ٢٨٤/٣-٢٨٦؛ وسير أعلام النبلاء، للذهبي، ٣٩٢/١١- ٣٩٤ .
(٣١٥) كلمة (المذكور) سقطت من ج، د، هـ.
(٣١٦) في ج (أحدهما).
(٣١٧) في ج، ز (توجد).
(٣١٨) في د (الأقسام).
(٣١٩) في د، هـ، ز (تحصل).
(٣٢٠) كلمة (طار) سقطت من ب.
(٣٢١) في ب (الأول).
(٣٢٢) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(٣٢٣) في ب (خاص).
(٣٢٤) في هـ (وجودها).
(٣٢٥) في هـ (العام بدون الخاص).
(٣٢٦) في ب (بل).
(٣٢٧) في هـ (النَّفسي باللفظي).
(٣٢٨) عبارة (وإلا فجعل الأقسام) سقطت من ج.
(٣٢٩) في ج، ز (تنقسم).
(٣٣٠) في ج (معتبر).
(٣٣١) في ب (ورد).
(٣٣٢) الزيادة من ب، د، هـ.
(٣٣٣) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(٣٣٤) في ج (أنَّ).
(٣٣٥) في د (ينتف).
(٣٣٦) في ب، ج، ز (يختص)، وفي د (محيص).
(٣٣٧) الزيادة من د.
(٣٣٨) في د (أمر النَّدب).
(٣٣٩) في ج (والإيجاب).
(٣٤٠) في ب، ج (تركها).
(٣٤١) في ج، د، هـ، ز (لطلب).
(٣٤٢) الزيادة من ز.
(٣٤٣) في ز (الاخبار).
(٣٤٤) كلمة (أنَّ) سقطت من ب.
(٣٤٥) في ب (بكون).
(٣٤٦) في ج (باحتمال).
(٣٤٧) في ب، ج (تستحيل)، وفي هـ، ز (يسجل).
(٣٤٨) في ب، ج (طالبا).
(٣٤٩) في ج (أن).
(٣٥٠) في ج، ز (يضرب).

(٣٥١) في د (بتصرفاتهم على ما).
(٣٥٢) كلمة (قوله) سقطت من ج، د، ز.
(٣٥٣) الزيادة من هـ.
(٣٥٤) عبارة (ومن فوائد ما ذكره المصنِّف دفعها فلا يليق قصره على فائدة رفع تعدد الكلام) سقطت من ب، ج، ز.
(٣٥٥) في ب، ج، د، هـ، ز (التحقيقي).
(٣٥٦) في ب (قبل).
(٣٥٧) عبارة (ووجه كون الإخبار) الى قوله: (الماضي لقصور معرفة القاضي) سقطت من ب، ج، ز.
(٣٥٨) عبارة (إلى تقدير الابن والله تعالى يعلم المأمور في الأزل ولا يحتاج في أمره) سقطت من ز.
(٣٥٩) في د، هـ (تقديره).
(٣٦٠) في ب (يقول)، وفي ج (لأنَّا نقول)، وفي د (يقال).
(٣٦١) في هـ (الابن).
(٣٦٢) الزيادة من ج.
(٣٦٣) في ج (الحوادث).

sources of the book

1. The names of the books of Abdul Latif Zada
2. Announcements
3. Explain the possible Baghdad
4. Yalnbdar al-Ta'ali al-Shukani.
5. History of Ibn Al-Wardi, Umar Ibn Muzaffar Ibn Umar Ibn Muhammad Ibn Abi Al-Fawaras, Abu Hafs, Zayn al-Din Ibn Al-Wardi Al-Ma'ari Al-Kindi (Al-Mutawfi: 749 AH) Dar Al-Kitab Al-Almiya - Lebanon - Beirut, Printing: First, 1417 AH - 1996
6. History of Arabic Literature: Brooklyn
7. History of Arabic Literature: Brooklyn
8. Treasury of inheritance: the center of the kingdom
9. Al-Rawd Al-Muttar in the news of Al-Hamtir Al-Hamiri
10. Rawdat al-Jannan al-Khwansari
11. Rihanna Al-Adab Ibn Saeed Al-Maghribi
12. The direction of the higher astronomy
13. Sharh al-Farida Issam al-Din al-Isfaraini, research d. Noori Yasin Hussein
14. Sharh Al-Mawaqif, Al-Sayyid Al-Sharif Al-Jarjani, Dar Al-Jail Press in Egypt
15. Sharh Issam al-Din al-Asfarayini on the meanings of the metaphors of Abi al-Laith al-Samarkandi.
16. Al-Arsh, Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Ahmad bin Uthman bin Qaimaz Al-Dhahabi (d: 748 AH), Research: Muhammad bin Khalifa bin Ali Al-Tamimi 1424 AH 2003
17. Discovering the suspects: Haji Khalifa
18. Dictionary of countries: Yaqut al-Hamwi
19. Dictionary of countries: Yaqut al-Hamwi
20. Dictionary of Musnafin: Al-Tunki
21. Dictionary of publications: Ilyan Sarkis
22. Dictionary of Arabic and Arabic Publications: Iyan Sarkis

23. Dictionary of authors: Reza Kahala
24. International and settlements for the city